

المسألة المقتضية بذلك المحنة والمحنة بالكلية  
بما تصدق بها انما توضع تحت الحرة

البلت هذه الهبة على قول اطفال انما ذون في التجارة يقبل  
قوله وشطر العدل في الثمانين كلف عن سبب الماء فثبت ان اجابها  
مسلم عدل ولو عديا ويخري في الفاسق المستور ثم جعل يقابل  
لديه ولو اراق شيئا في غلبه صدقوا ونوضا فثبت في ذلك ما حوط  
ومشكدي دعي الي ولهم فوجدتها لها او عتقا الألبين طهام  
ابوسم والقب والتهو والغناء بالمد السجاء لا يقدر على  
معه جرح البتة لئلا يفدي به الناس وغيره ان قد غير  
قادر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادر على الجوز له ان  
يقدر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادر على الدعوة فلا بد ان  
بسبب بدعة صلوة الجنان في حضرة النجاة لانه ان اراد  
الدعوة فلا شك ان اجابها ستمه وان اراد الدعوة على وجه  
الستة فلا يتم القرب به لانه حتى الدعوة يلزم به الضمور  
لا قبل ولا يجوز ان علم من قبل وقال ابو جهم انك قلت بهذا  
حضرت وذا قبل ان يفدي به ودل قوله على حرة كل الملاهي  
لان الا ابتلاء بالحرم يكون لثا فلو اذ فيه نظر فان الا ابتلاء يستعمل  
فما هو مخطور رهوا عقب ولو كان مباحا ومنه قوله وممن  
ارتبى بالفضاه الحديث ثم ان الصبر على الحرام رعاية حتى بالدعوة  
لا يجوز لان الستة تترك حدرا عن ارتكاب المخطور فانها  
جلس عرضا عن ذلك النهو منكم لم غير متمولم فتمت حق  
الجلوس على النهو فضا هذا لا يكون مبتلى بخارج **فصل**  
لا يابس رجل حريرة الا قدر اربعة اصابع اليه العوض اراد  
مقدار العلم روي انه عم بيس جيتة مكثوفة بالحريم وعنده  
بين حاله الحرب وغيره وعند من جعل في الحرب للفرقة وان

ان الضرورة تدفع عما حتمه ابراهيم وسكاه غيره ويتوسده  
ويقتضيه لما روي انه قد جلس على زفة من حريم هذا عدل  
وكرم محمد وذكر القدوري قوله ان يوسف هو والفضة والبيت  
مع ابي حنيفة وقال الامام الحسن وانه ان الترتب بخنا اخذوا  
يقول محمد لان مال الجوز كره في الجامع المحبوس وليس بمكروه  
ابراهيم ومحمد غيره لان الحكم اذا تعلق بمكروه فان وصفه  
الي اخرها وجوده والحكم كذلك وعكسه في حرة فقط  
وهو بافباع الهبة ودفن مضره السلاح ولا ينجي بذهب  
ولا بفضة الا في الجرم والمنطق جملته سين منها ومسا لذهب  
تتقب فضن وحل لراها كلها ولا يتختم بالجر والحديد والفضة  
لكن يجوز ان لم يكن الخلف من الحجر وسرير الين زكاة التخم القبر  
الحاكم احب والحكم سلطانا كان او قاضيا او غيرهما يحتاج في  
لا بد من دهن بذهب بل بفضة بهذا عنده وقال محمد لا يابس  
بالذهب ايضا وذكر قوله ان يوسف مع كل جهنما وكرة الباس  
الصبي ذهبيا او حبرها كما في الحرام كذلك فان ما حرم شره  
حرم الشرا به لا حرة لوضوء فيج الواد ببقية البيل من الوضوء  
على الاعضاء او مخاط وعنده البعض بكه وذلك لانه نوع  
تجبره وصحح انها اذا كانت للحاجة لا يكره وان كانت للتكبير  
مكروه ولا الوتم هو المخط الذي يعتقد على الاصح او على الحكم  
للتذكر الشرا منهفه لا يكره لان فيه عرضا صحيحا فلا يكون عشا  
مختلفا في الحدود او السلسل او غيرهما على بعض الاعضاء  
كما هو عادة بعض الناس فانه مكروه لان منعت بعض **فصل**  
ينبغي ان يجعل في الرجل سوي ما بين سترته الي ركبته العرة ليست